

حرف العلة المقابل للأصل في الكلمة عند المحدثين عرضاً وتحليلاً

[The vowel corresponding to the original in the word according to modernists:
A view and analysis]Ali Matar Jaro¹, Saad Saber Nammal¹, Hayata Ali Hussein², Raif Khalaf Jassim¹¹Department of Arabic Language , College of Education for Humanities, University of Anbar, Iraq²College of Medicine, University of Wasit, IraqCorresponding Author; email: saad.saber@uoanbar.edu.iq

Received date: 18/11/2025

Acceptance date: 29/11/2025

Available Online: 24/12/2025

ملخص

اهتمّ علماء النحو واللغة قديماً وحديثاً بالمعتلات، وألّفوا العديد من الكتب؛ لكونها من أكثر الحروف تغييراً وتأثيراً، وجاء البحث ليسلّط الضوء على المحدثين في معالجتهم للأوزان الصرفية للمعتلات، وبيان ما حدث في المعتل من إعلال خلال تصريفاته المختلفة، والإشارة إلى مبدأ الثنائية ورأي الأقدمين فيها وكيفية ترتيبها، فبدأ البحث بمقدمة، ومن ثم توطئة عن اللغة وصلة اللغة العربية بالسامية، ومن ثمّ بيان كيفية تقسيم المعتلات عند المحدثين بناءً على نظرياتهم وما تأثروا بها وبيّنوا المراحل والتطورات التي مرت بها هذه المعتلات وعلاقتها بلغات القبائل البدوية واللغات السامية والجزرية والعبرية والسريانية وغيرها، وكذلك اشتمل البحث على مراحل تطور الأسماء من مرحلة الصحيح إلى أن وصلت مرحلة الاعتلال، ولكن بشكل مختصر، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من دون تقسيم تفصيلي، مع تحليل الظواهر الصرفية للمعتلات. أهم النتائج هي أن المعتلات من أكثر الحروف تأثيراً وتغييراً في البنية الصرفية، مما جعلها محور اهتمام النحاة قديماً وحديثاً. والمحدثون قدّموا تقسيمات جديدة للمعتلات مبنية على نظريات حديثة، متأثرين باللغات السامية والجزرية. كذلك مبدأ الثنائية كان حاضراً في معالجة الأوزان، إذ اختلف ترتيبها بين الأقدمين والمحدثين. وإن تطور الأسماء من الصحيح إلى المعتل يعكس مساراً تاريخياً ولغويّاً متدرجاً، مرتبطاً بالتحويلات الصوتية والإعلال.

الكلمات المفتاحية: حرف _ العلة _ للأصل _ المعتلات _ المحدثين

Abstract

Grammarians and linguists, both ancient and modern, have been interested in vowels and have written many books, as they are among the most changed and affected letters. The research came to shed light on the modern scholars in their treatment of the morphological weights of vowels, and to explain what happened in the vowel of i'la during its various conjugations, and to point out the principle of duality and the opinion of the ancients about it and how to arrange it. The research began with an introduction, and then an introduction to the language and the connection between the Arabic language and the Semitic language. Then, explaining how the modern scholars divided the disorders based on their theories and what they were affected by them, and explaining the stages and developments that these disorders went through and their relationship to the languages of the Bedouin tribes and the Semitic, Jazari, Hebrew, Syriac and other languages. The research also included the stages of development of names from the correct stage until they reached the stage of disorder, but in a brief manner. The research required that it be a narration without dividing what was required. The research relied on the descriptive-analytical approach without a detailed division, analyzing the morphological phenomena of defective verbs. The most important results are that defective verbs are among the most affected and changed letters in the morphological structure, making them a focus of interest for ancient and modern grammarians. Modern scholars have presented new classifications for defective verbs based on modern theories, influenced by Semitic and Jazitic languages. Also, the principle of binarity was present in the treatment of patterns, as their arrangement differed between ancient and modern scholars. The development of nouns from sound to defective reflects a gradual historical and linguistic progression, linked to phonetic changes and inflexion.

Keywords: Character, The reason, Infirmities, Hadith scholars.

مقدمة

اللغة العربية لغة امتازت بميزة الثبوت مع ثبات تاريخها، وثباتها مستمد من كتاب الله الكريم، مصحوبة بشيء من التغييرات الشكلية في لهجاتها وأدبها، وهذا من سنن اللغة والحياة وبفعل التلاقي والفكري والحضاري بينها وبين الأمم، ولا سيما البحوث والكشوفات التي أثبتت القرابة بينها وبين اللغات الباقية، ترجع إلى لغة واحدة ألا وهي اللغة السامية، فبفعل قانون السهولة والتطور والتغيير حدث تغيير في بعض اللغات لتباعد الأمم فيما بينها، ومجاورتها للأمم أخرى، وغيرها من الأسباب التي دعت إلى أن تُقدح أفكار ليدلي كلٌ بدلوه.

فاللغة بفرعها الصرف وهو صنو للنحو، عندما وضعوا أصوله وأوزانه عمدوا إلى أصغر وحدة صرفية وهو الميزان (فعل)، وما واجههم من العلة وخالف الأصل لجأوا إلى الافتراض؛ ليتناسب مع ما وضعوه.

لكن بعد الدراسات التاريخية واللغوية المقارنة والكشوفات الأثرية التي أثبتت صحة قرابة اللغات فيما بينها دعا ذلك المحدثين إلى إعادة النظر في حال المعتلات؛ لكونها أكثر الحروف تغييراً وتأثراً، فحملهم ذلك إلى وضع فروض جديدة؛ ليتناسب مع واقع الحال العلمي، منهم من دعا للثنائية، ومنهم من قال بضياعها، ومنهم من قال بتحويلها من أحرف غيرها، ومنهم من قال بالاقتراس من لغة أخرى متفرعة من السامية.

منهجية البحث :

أما منهج البحث المتبع فقد سرنا على المنهج الوصفي التحليلي، إذ أخذنا حرف العلة المقابل للأصل ثم طبقنا عليه بعض الجوانب المتعلقة في المادة الصرفية ولاسيما عند العلماء المعاصرين، ابتدأت بمقدمة عن المعتلات ومن قال فيها، ثم أتبعنا بالمرحلة التي تحدثوا فيها عن المعتلات وما أصابها عند كل وجهة نظر عالم. وأخيراً نحمد الله أن حبيننا شرف التعلم، والنفع به، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد الصادق الوعد الأمين وعلى آله الأخيار الطاهرين وصحبه المنتجبين.

اللغة

توطئة:

اللغة ظاهرة اجتماعية تحتاج إلى تحديد عناصرها ومعرفة خفاياها واسرارها ومكوناتها، وهذه عمليات تحتاج دراسة ومتابعة وتمحيص، فرقي الأهل ينتج عنه رقياً باللغة، اهتماماً، قداسة، مع رفع شأن فليس (بغريب - إذن - أن يُكلف بأبحاثها الملوك والرؤساء والمفكرون والفلاسفة فضلاً عن سدنتها وعلمائها، فأبحاث تأصيلها وإدراك كنهها لم تنقطع منذ فجر التفكير حتى الآن، لما لها من أهمية وغرابة... إذ أنها في الواقع جزء من كيانها النفسي والروحي)⁽ⁱ⁾ (شاهين ١٩٨٨):

فالبحث المستمر عن ماهية اللغة لم ينته بعد؛ نتيجة الأبحاث والكشوفات الأثرية (على كثرة الأبحاث المتتابة والمستمرة في ماهية اللغة، فإن نتائج الأبحاث لم تأخذ - غالباً - صفة التعقيد الجامع المانع، ويرجع السبب في ذلك إلى أن بعض الأبحاث ذات الصلة الوثيقة باللغة ما زالت تحبو في دنيا الكشف والمعرفة كتشريح المخ البشري، وتصنيف وظائفه وكشف مخبئه، وديناميكية عمله المبهر المثير)⁽ⁱⁱ⁾ (شاهين ١٩٨٨).

والثنائية كما عرّفها مرمجي الدومنيكي بأنها (هي النظرية القائلة بأن (الأصول) في العربية - وكذلك في أخواتها السامية - ليست الألفاظ ذوات الحروف الثلاثة، بل ذوات الحرفين. إذن من شأن الثلاثيات أن تُرد إلى الثنائيات)⁽ⁱⁱⁱ⁾ (الدومنيكي ١٩٣٧)، يُفهم من تعريف مرمجي أن المسألة ناشئة عن الترابط الأسري، والصلة اللغوية الوثيقة بين السامية والعربية (دراسة الظواهر اللغوية التي لفتت أنظار علماء اللغة والمستشرقين إلى الصلات اللغوية بين نصوص الألواح الطينية التي كُتبت بالخط المسماري منذ أربعة آلاف سنة ق. م ولغات الجزيرة العربية حية، ولا سيما العربية، دلت على وجود تشابه كبير، ليس فقط بالمفردات بل في الصيغ الصرفية وأساليب الاشتقاق نفسها؛ حيث تبين أن هذه المجموعة من اللغات العربية تخضع للميزان الصرفي الثلاثي، في الغالب، كالعربية تماماً، وأن الكلمة الأكديّة تعتمد على الأصوات الصحيحة في بناء الكلمة، وأن أبنية الكلمة تكون ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية)^(iv) (حلبي ١٩٧٨).

لم يكن رأي الثنائية غائباً لدى العلماء القدامى من العرب، إلا أنها كانت فرضيات وآراء مرمية هنا وهناك في مؤلفاتهم، منهم:

- ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في (الخصائص).
- ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) في (مقاييس اللغة).
- الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ) في غريب القرآن.
- البيضاوي في (أنوار التنزيل).
- ابن منظور (ت ٧١١ هـ) في معجمه (لسان العرب).
- محيي الدين الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) في قاموسه (تاج العروس)^(v) (شاهين ١٩٨٠).

وصف مرمحي علماء العربية الذين افترضوا أو أجدها بأنهم (معتلون في سجن النظرية التصريفية العتيقة، القائلة: بأن أصول الكلام أسماء وأفعالاً مركبة من ثلاثة أحرف لا أقل) (vi) (شاهين ١٩٨٠) فالنظرية الثنائية عدت الأصول مركبة من حرفين أساسيين وما فوق ذلك هو مشتق من الأصل الثنائي، أو مستنبط منه (المذهب الثنائي في اللغة، يقوم على اعتبار الأصول اللغوية _ في الأسماء والأفعال _ ثنائية: أي يتركب كل منها من حرفين أساسيين وأن الأصول الثلاثية وما فوقها مستنبطة من تلك الأصول الثنائية) (vii) (شاهين ١٩٨٠).

وذكر العلابي خلاف المحدثين مع القدامى وحصرها في وجهين:

- ١_ كيف نشأ الثلاثي.
- ٢_ ليست كل مادة من الثلاثي وحدة على حدة، بل هي طرف من وحدة تستوي في دائرة الثلاثي (viii) (العلابي د.ت).

كيفية تقسيم المعتلات عند المحدثين

أثقلت كتب النحو والصرف قديماً بالتعليقات والتأويلات لما خرج عن قاعدة النحاة من المعتل، أو لما حدث فيه إعلال خلال تصريفاته المختلفة (ix) (نسرین عبدالله د.ت)، فرأى الأقدمين بالثنائية كان إشارة، أو ذكر في بعض الأماكن فقد أشار (الأقدمون _ كما قلنا _ إلى مبدأ (الثنائية)، ولم ينصوا عليه صراحة، وبدأ بها أصحاب المعاجم مواد قواميسهم عند ترتيبها: فبدأ الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) بالثنائي في معجمه (العين)، واحتذاه ابن دريد (٣٢٥هـ) في معجم (الجمهرة)، والأزهري (٢٨٢هـ) في معجم التهذيب، والقبالي (٢٨٨هـ) في معجم (البارع)، وابن سيده (٢٩٧هـ) في معجم (المحكم). وحددوا الثنائي بأنه ما تكون من حرفين ولو مع تكرار أحدهما، وسموا الثنائي المضاعف: الثنائي في الخط، والثلاثي في الحقيقة: الثلاثي الصحيح. والثلاثي المعتل: الحواشي والاشواب) (x) (شاهين ١٩٨٠).

لكن بعد الدراسات الحديثة المتمثلة بالمناهج اللغوية كالتاريخي والمقارن الذين كانت بعض أدلتهم الكشوفات الأثرية وغيرها، توصلت المناهج إلى بعض الصلة بين اللغات وفي (الثنائية) خاصة، إذ قال العلابي: (ولا يحك في صدر أي باحث حوك من ظن أن قواعد الإعلال اصطناع النحاة واللغويين ونتيجة لتقديراتهم الشخصية المحضة. لأن الإعلال حقيقة راهنة في صميم اللغة سواء كان متخذاً أسلوب النحاة تعبيرهم أم لا... فالإعلال في غايته يراد للتصحيح وهو وسيلة لبقّة جداً وسامية. وإن كنت أعجب من شيء فأكثر ما أعجب له الشك في رقي عقلية العرب من هذه الناحية. وهذا لا يمنعنا من الدعوة إلى إعادة النظر في قواعد الإعلال التي أفرها النحاة في أسلوبهم قد لا يجد له شواهد عليه لا لعدم صدقها، ولكن لأنها انبنت على لف ودوران كثير. فإذا أخذت مثلاً (إعلال الإتياع)، رأيت فيه ظاهرة من اللف ليست بأقل مما تجده في وجه إعلال مطايا وقضايا ويعد سواهما معا هو كثير. بينما كان يمكننا أن نقرر قواعده في بساطة متناهية وصدق أيضاً فقد ظهر أن الإعلال وجه من الإتياع بالمثل أو بالإشباع، وهو رأي أقرب ما يكون إلى الصواب، فإن الإتياع قانون واسع العمل في العربية جداً يدخل في الإعراب والموازن والقلب والإبدال ولا عجب فإن اللغة التي تعطي من جانبها ميلاً شديداً للجرس والنغم وتبني الكلمة والأسلوب بناء موسيقياً تترك لسلاسة الإتياع أثراً مهماً، وقد يخرج هذا عن حد التقدير إلى الاعتقاد حينما تقف على الأنحاء التي وضع اثره عليها في بحث الإتياع) (xi) (العلابي د.ت).

بدأ تقسيم المحدثين للمعتلات بحسب آراء رأوا أنها تلائم مادة اللغة بناءً على نظرياتهم وما تأثروا به، فالكرملي يزعم أن الأصول ثنائية وما عداها إما زيادة، أو إقحاماً أو تذييلاً فـ (عالم الكرملي كثيراً من مواد اللغة، بناء على نظريته هذه، فزعم أنها ثنائية

الأصول، وأن ما زاد فيها على اثنين، ليس إلا تصديراً للمادة الثنائية (وهو زيادة في أولها)، أو حشواً لها (وهو زيادة في وسطها)، أو كسعاً وتذييلاً (وهو زيادة في آخرها) (xii) (عبد التواب ١٩٨٧).

وتابعه الأب مرمجي بهذا الرأي، بأن المعتلات ما هي إلا مزيد، أو توسع إذ (يرى هذا الرأي، وكثيراً ما ذكره في مصنفاته، ولخص في أحدهما مبادئ الثنائية ورأى بعض مبادئ الثنائية ورأى أن من نتائج هذه النظرية: أن المثال والأجوف والناقص ما هي سوى مزيدات أو توسعات في الرس الثنائي الذي يجري فيه التوسع بتكرار الحرف الثاني منه، أو بتشديده: أي بتكراره لفظاً ووضع الشدة عليه كتابة، وعادة يجري التشديد في اللغات السامية: إما لعذوبة اللفظ أو تسهيله، وإما للمبالغة، وإما للتأكيد والتأييد) (xiii) (شاهين ١٩٨٠).

مثاله على ذلك الفعل (قام) أصله (قم) بعدها مُدّت حركة الحرف الأول، أو أشبعت حركته فتتج عند ذلك حركتان لتكوّن (الألف)، والدليل على ذلك عندهم عند إسناده إلى ضمائر الرفع يُحذف (الألف)، مثل: (قمتُ) وغيرها، فالعربية كأخواتها من اللغات ذات الأصلين.

توصل مرمجي بنتائج للنظرية الثنائية هي:

(المرحلة الأولى: إن المثال والأجوف والناقص مزيدات أو توسعات في الرس الثنائي الذي يجيء فيه التوسع بتكرار الثاني منه أو بتشديده أي بتكراره لفظاً ووضع الشدة عليه كلية. ثم من جملة أنواع التوسع في الأصول مثلاً أن الفعل (وثب) مزيد في الثنائي (ثب) وإن (قام) هو الثنائي (قم) اشبعت حركة حرفه الأول مما يظهر في السريانية في كلمة (قم) إذ لا ألف مقحمة فيها، ومن الكتابة العربية القديمة المتخيلة في رسم المصحف المحافظ عليه حتى اليوم إذ لا تجد فيه (قام) بل (قم) وكذلك الفتحات المشبعة لا يرسم عليها، فيقال (قم)ت (قم)تم _ (قم) نا مما جاء دليلاً واضحاً على أن الأصل هو الثنائي. وإن هذا الثنائي يدل على معنى تام في حالته الثنائية. وكذا الشأن في الناقص فإن لأمه ليست حرفاً بل إطالة أو اشباع الفتحة السابقة: (رمي) هو الثنائي، (رم) حرك حرفه الثاني بفتحة مشبعة علامتها في الرسم كذلك (رم)ت هي (رم)تاها مما يظهر فيه الأصل الثنائي ملحقاً به ضمير متصل (xiv) (نسرین عبدالله د.ت)

إذن نظريتهم ربما قد تكون قائمة على محاكاة الإنسان للأصوات الطبيعية، لكن الدومنيكي كانت له أدلة تثبت صدق نظريته الثنائية منها رسم الصحف، والإسناد للضمائر، وغيرها، وهي:

- ١ _ الرسم الكتابي المحافظ عليه في المصحف الشريف، إذ تختفي الألف مع الفتحات المشبعة، فقام تكتب قم(ت).
- ٢ _ ظهور الأصل الثنائي عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، فيقال مثلاً قمت وقمنا.
- ٣ _ المضاعف العربي المركب من ثلاثة أحرف أصلية في السريانية حرفان اثنان لا أكثر، فمقابل (حمّ) العربية (حمّ) السريانية، ومقابل مصّ مصّ وهكذا.
- ٤ _ وجود الثنائي في أصل اللغة في أسماء الأصوات، ودعاء الحيوانات، وبعض أسماء الأفعال فهي ثنائية، ومنها صيغ المضاعف ومكرره مثل: أه ومدّ (xv) (محمود جمبا د.ت).

لكن رمضان عبد التواب رد على من قال بإسناد الفعل المضعف بأن التضعيف تظهر أواخره مع ضميره، إذ قال: (ونسي الأب مرمجي، أنه عند إسناد المضاعف إلى الضمائر، في العبرية والسريانية، يظهر التضعيف) (xvi) (عبد التواب ١٩٨٧).

أما المرحلة الثانية للمعتلات فهي من وجهة نظر العلابلي إذ كانت من وجهة نظره مسألة صوتية؛ إذ تُمدّ الحركات بحسب الحرف الذي يناسبها، وقبل الآراء التي أبدتها في صحة نظريته ذكر بأن المعتلات أميتت وقُلبت من العرب لأمرين، إذ قال: (١ _ إبدال الهمز به. وغلب هذا في المثال. وهي ظاهرة قلما تنبه إليها باحثوا الاشتقاق العربي. مع أن لها خطرهما في بناء الكلم وتحرير معانيها فمثلاً (أور) أصلها (يور) و (أبخ) أصلها (ويخ)....

٢_ الحذف والتضعيف: وهذه أيضاً ظاهرة لغوية لم ينتبهوا إليها وهي بلا ريب عظيمة الأهمية من حيث وجوه المعرفة في الأولى فمثلاً (ني) يصار بها إلى (نب) وربما دل على هذا تقدير بعض المستشرقين في لفظ (مكة) وأنها مشتقة من (مكا) بمعنى البيت العظيم في البابلية. وإذا صح هذا فلا مانع من صحته فأصلها (معل) وفي دور التصحيح نقلوها إلى التضعيف. وكذلك ما تحتفظ به بعض لغات القبائل من (أبا) في (أب) أي الوالد. وأيضاً بناء (تفعل) من الثنائي المضعف، برده إلى الأصل المعل في (تظني) و (تمطي) فإن النحويين يقدرون أن حرف اللين منقلب من النون في الأول ومن الطاء في الثاني. وهو مجازفة محصنة إذا لم نقدر أن أصل المضعف الثنائي. ثنائي معل. فرد إلى الأصل عند الزيادة هرباً من الاستئصال الذي يجز إليه (xvii) (العلايلي د.ت).

فالمعتلات هي صورة مصححة من الثنائي، والضروب التي لجأ إليها العرب في تصحيحها هي عدة أمور أوجزها العلايلي هي: (١_ جعل الصوت حرفاً. وهذا السبب هو الذي أدى إلى الاحتفاظ بالمعتلات رغم أنها ثنائية.

٢_ التضعيف. والمثل عليه (بصا) نقل إلى (بص) بحذف الحركة وتضعيف الحرف والأخذ بهذا النحو إلى عهد أرقى من الأول في اللفظية، فإن الأول تصحيح بالتحويل وهذا تصحيح بالحذف.

٣_ إبدال الهمز به. كما في (يش) نقل إلى (أش) (xviii) (العلايلي د.ت).

فمطلق الثلاثي كان عنده قد نشأ من الثنائي بهذه الصورة بزيادة حرف من الهجاء، فأقدم ما حفظت اللغة من كلمات العهود السابقة هو المعتل الذي هو ثنائي لفظاً، وإن كان ثلاثياً خطأً في العربية.

لكن هذا الرأي لم يرق لبعض الراديين منهم، توفيق محمد شاهين، إذ قال: (لكننا نلتمس العذر للشيخ، ونبيح له التصور الذكي ممزوجاً بخيال غير جامع في فترة يعلوها الضباب، وبلغها صمت التاريخ) (xix) (شاهين ١٩٨٠).

أما إبراهيم أنيس فقد أوضح رأيه بالمعتلات بمرحلتين: الأولى: يرى أن الأفعال المعتلة كانت صحيحة، والثانية: قلب المعتلات إلى حرف لين وسنوضح تلك المرحلتين بما يلي:

الأولى: أوضح أنيس أن الحروف الصحيحة التي كانت أصل لحروف العلة هي: (اللام والنون والميم)، وقد استند على هذا الرأي معتمداً على نظرية الشبوع التي مغزى فكرتها هو أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال هي أكثر عرضة للتطور، وهذا الشيء جعل أنيس يتوصل إلى هذه النتيجة، إذ قال: (إن اللام والنون والميم تعد من الناحية الصوتية اشباها لأصوات اللين، وإلى أن الواو والياء انصاف لأصوات اللين فهل كان كل من الواو والياء في الأصل السامي القديم أحد الأصوات الثلاثية اللام والنون والميم... أن الواو والياء من الناحية الصوتية أسهل من اللام والنون والميم. ولكن الفرق بينهما ليس مما يحتاج إلى جهد عضلي كبير، والذي يمكن أن يكون قد برز الانتقال من النطق باللام أو النون أو الميم إلى النطق بالواو أو الياء ليس عنصر السهولة وحده وإنما يضاف إليه أثر شبوع هذه الأصوات في اللغة العربية) (xx) (نسرین عبدالله د.ت).

لكنه أوضح أن ليست كل الحروف أصلاً للمعتلات؛ لأن معنى ذلك يؤدي إلى خلو اللغة من الحروف الصحيحة (اللام _ والنون _ والميم) وهذا ما يخالف الواقع، وقد مثل لبعضها وقال إن المعنى واحد، مثل: (نشر الخشبة بالمنشار) و (وشر الخشبة بالمنشار)، أو (إنسان) نطق في قبيلة طيء (إيسان) (xxi) (نسرین عبدالله د.ت).

وفي ضمن المرحلة الأولى ذكر وجهين أيضاً وهما إما أن أصلها أفعالاً صحيحة، وإن لم يكن لها أصل في الفعل الصحيح فأنها آلت إلى الانقراض والاندثار، إذ قال: (وقد مرت بما أطوار ومراحل قبل أن تصبح على الصورة المألوفة لنا الآن وللبحث عن أصل قديم للفعل المعتل يمكن الرجوع أولاً إلى نظير له من الأفعال المضعفة وبعد الفعل المضعف حينئذ هو الأصل وأنه انتقل إلى الإعلال عن طريق ظاهرة المخالفة أو المغايرة، فإن لم يكن له نظير بنفس المعنى، بين الأفعال المضعفة أمكن أن يكون له نظيرين الأفعال الصحيحة التي تشتمل على النون أو إحدى أخواتها وقد قلبت هذه الحروف مع الزمن إلى حروف العلة، فإن لم يكن للفعل المعتل

نظير من هذا أو ذاك فالراجح أن أصل هذا قد انقضى ولم يخلق لنا أي أثر نستدل منه على ذلك الأصل^(xxiii). (نسرین عبدالله د.ت)

أما الثانية: فيرى فيه أن التطور الذي نجم لل(واو والياء) المحدثه من (اللام أو الميم أو النون) فإنها تقلب في بعض الصيغ إلى صوت لين طويل (فتحة طويلة، أو كسرة طويلة، أو ضمة طويلة)، وقد استدلت بما ذكره ابن يعيش (ت ٦٤٦ هـ)، إذ قال: ((وقد أبدلوا الألف من الواو والياء مع سكونهما وفتح ما قبلهما وذلك قليل غير مطرد قالوا (وجل يا جل) ويرى أنه لولا قوله (قليل غير مطرد) لوافق كلامه أحدث الآراء في علم الاصوات^(xxiii)). (نسرین عبدالله د.ت)

لكن هذه النظرية الثانية لا تنطبق على الفعل (المثال) الماضي الثلاثي، بل على الماضي الثلاثي على عين الفعل ولامه. تكلمة للمراحل السابقة أكمل ما بدأوا به رمضان عبد التواب فذكر أن المرحلة الثالثة للأفعال المعتلة هي مرحلة التسكين ويقصد بذلك ضياع الحركة بعد الواو والياء لداعي التخفيف فيصبح الفعل: قَوْلٌ، وَيَبِيعُ، قَضَى^(xxiv) (عبد التواب ١٩٨٨)، والمرحلة الأخرى عند رمضان عبد التواب هي: مرحلة انكماش الأصوات المركبة ويقصد بها (الواو والياء) المسبوقتان بالفتحة مثل (قَوْلٌ، بَيَّتْ)، فنتيجة التطور والانكماش في هذه الأصوات تتحول الواو المفتوح ما قبلها إلى ضمة طويلة مماله مثل: يَوْمٌ بدلاً من يَوْمٌ، وكذا الحال على الياء مثل: بَيَّتْ^(xxv) (عبد التواب ١٩٨٨)، والانكماش يقصد به الإمالة.

وذكر عبد التواب أيضاً مسألة (الركام اللغوي)، وهذه مسألة نابعة من المنهج التاريخي المقارن، إذ قارنها مع أخواتها الجزريات، إنها تفسر تفسيراً تاريخياً مصحوباً بالمقارنة اللغوية مع أخواتها الجزريات فذهب إلى أن الأفعال المعتلة في تطورها خلفت ركاباً لغوياً في العربية الفصحى واللغات الجزرية واللهجات العربية فالركام اللغوي في نظره يبرهن بما لا يدع مما لا للشك أن الظاهرة اللغوية عندما تتطور لا تموت أو تندثر تماماً وإنما تبقى منها بقايا تدل عليها^(xxvi). (عبد التواب ١٩٨٨) قال: (وهذه البقايا الصرفية من النظام القديم، تبدو في صورة الشواذ في داخل النظام الجديد ويؤثر أن نسميها (بالركام اللغوي) للظواهر اللغوية المندثرة في اللغة)^(xxvii) (عبد التواب ١٤٠٤ هـ).

ومن بقايا الركام اللغوي الفعل (استحوذ) الذي هو من لغة أهل الحبشة، لكن الدكتور حسام النعيمي قد أيّد رمضان عبد التواب قائلاً: (إن يكون ما نسمعه من الحبشية الآن من تحريك عين الأجوف هو تطور من المضعف وليس أصلاً محفوظاً من القديم، أي أن يكون مثل بين قد جاء بالتخفيف من بين أو تبين، ومثل دَيْن هو تخفيف دَيْن " (النعيمي ١٩٨٠).

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي الإمالة إلى الفتح الخالص الإمالة الناتجة عن انكماش الصوت المركب فتتحول فتحة طويلة مثل (أَيْنٌ) تطورت بسقوط الهمزة إلى (فَيْن) بدلاً من (فَيْن) (عبد التواب ١٩٨٨).

وللدكتور حسام النعيمي رأي في مسألة الإمالة من وجهة نظر المعتلات، إذ قال: (إنه لا بد من تفسير واحد لكل اضرب الإمالة وهو عندي يحتمل أن يقال إن ما نسمعه ألفا الآن كان في الأصل أحد صوتين: رقيق يقرب من الياء، وفخم يقرب من الواو، أما الرقيق الذي يقرب من الياء فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها ياء كسار يسير، وأما الفخم الذي يقرب من الواو فجاءت عنه بعد تطوره الأفعال التي عينها واو، وما الإمالة والتفخيم إلا آثار هذين الصوتين، فالصوت الذي يسمع في الإمالة. هو صوت الألف قديماً حيث تطور صوت الإمالة إلى صوت الألف المحضة كما نسمعها اليوم عند قبائل العرب المتحضرة وبقيت آثاره عند القبائل البدوية) (xxx) (النعيمي ١٩٨٠).

ومثلما مرت الأفعال بتطور فذلك لم يفت الأسماء أيضاً، فقد ذكر يحيى القاسم المراحل التي مرت بها الأسماء، وهي: المرحلة الأولى: أنها كانت صحيحة ثم وصلت إلى مرحلة الاعتلال، والثانية: مرحلة ضياع الحركة، والثالثة: مرحلة انكماش الصوت المركب، والرابعة: مرحلة الفتح الخالص^(xxxi) (القاسم ١٩٩٣).

النتائج

أهم ما توصل إليه هذا البحث هو ما يلي:

- إن محاولات التيسير لم تقدم جديداً إلى الصرف العربي فالقواعد هي كما ورثناها والأمثلة لم يصبها من التجديد إلا نصيب ضئيل.
- إن النحاة العرب ما كانت عندهم معرفة علمية دقيقة باللغات الأخرى ولا سيما السامية؛ لذلك لم تكن لديهم دراسات مقارنة.
- ظهر علم اللغة التاريخي والمقارن في نهاية القرن الثامن عشر واتسع مداه في القرن التاسع عشر وقد تأثرت به دراسات الباحثين العرب في مجال الدراسة الصرفية.
- إن الباحثين العرب الذين فسروا الصرف العربي في ضوء المنهج التاريخي والمقارن انجروا إلى تعليقات وتفسيرات خيالية ومنطقية من تصوراتهم الخاصة لتلك المسائل.
- بدأ منهج النحاة العرب وصفيّاً ثم دخلته الفلسفة والمنطق والتعليل والتأويل، وفي القرن العشرين ظهرت بوادر لإنشاء منهج وصفي قائم في أكثر أسسه على المنهج الوصفي العربي القديم.
- إن ما قام به المحدثون وإن كانت محاولات لا يلغي عملهم أو يفند، بل يؤخذ بنظر الاعتبار، ويعد عملاً جاداً نامياً عن علم وإدراك وتمحيص.
- لا شك أن التقارب الأسري بين اللغات الذي نجم بعد الاكتشافات العلمية هو ما دفع الباحثين إلى النظر في أصل المعتلات؛ لما رأوا من تشابه في بعض الحروف بين اللغات الجزرية، وكما مر ذكره في البحث.

المصادر والمراجع

- توفيق محمد شاهين، أصول اللغة بين الثنائية والثلاثية: دار التضامن للطباعة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠.
- أطروحة دكتوراه للطالبة: نسرین عبد الله شنوف العلواني، البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة ص ١٩٣، إشراف: د. هاشم طه شلاش، جامعة بغداد، كلية تربية - ابن رشد.
- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، نشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني - المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.
- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- الثنائية والألسنية السامية للأب مرمجي الدومنيكي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٨، ١٩٥٥.
- باكرة رفيق حلمي، الثنائية والميزان الصرفي في اللغات العربية في الجزيرة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، عمان - الاردن، ع ٢٤، م ١٠، ١٩٧٨.
- حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والأعلام - العراق، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٠.

- د. يحيى القاسم، شاهد القراءات القرآنية عند السيوطي وعلماء اللغة القدامى، دراسة صوتية، فنولوجية، مؤتة للبحوث والدراسات (السلسلة أ: العلوم الإنسانية والاجتماعية (موضوع العدد اللغة العربية) تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا – جامعة مؤتة م ٨م – ٦ع، رجب ١٤١٤هـ كانون الأول ١٩٩٣م.
 - رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، نشر وطبع: مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٧.
 - بحث للدكتور: مشهود محمود جمبا، في نظرية التطور وثنائية أصول ألفاظ اللغة: دراسة مقارنة بين العربية واليوربية، جامعة ولاية كوفي – نيجيريا.
 - الاب مرمجي الدومنكي، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والالسنية السامية، مطبعة الاباء الفرنسيين في القدس، ١٩٣٧.
 - عبد الله العلابي، مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، نشر المطبعة العصرية بالفجالة بمصر.
-